دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الأمن الغذائي

سعيدة بوسعدة: أستاذة محاضرة " أ "

حكيمة مختار رحماني: أستاذة مساعدة " أ "

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر 3

الملخص:

إن مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي مرتبطة ارتباطا وثيقا بانعدام التخطيط الاستراتيجي الإنمائي التكاملي وبحالة التجزئة والتفكك التي يعيشها ، في وقت اتجه فيه العالم بأسره نحو التكامل والتكتل الذي بات أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستديمة. إن حالة التفكك والقطرية هذه التي طبعت الخطط الاقتصادية الإنمائية العربية المفتقرة للبعد التكاملي والشمولي أثرت بشكل كبير على الاستغلال الكامل والأمثل لما هو متاح له من موارد بشرية ومادية؛ وقد انعكس ذلك سلبا على مستوى الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد ، وبالتالي تفاقم الفجوة الغذائية في غالبية الدول العربية.

في ظل هذه الظروف سنحاول في هذه المداخلة معالجة إشكالية مدى مساهمة التكامل الغذائي العربي في تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة ، وذلك من خلال الوقوف على واقع الأمن الغذائي في الدول العربية ، والأسباب الكامنة وراء تفاقم العجز الغذائي فيها وتحديد معوقات وتحديات ومتطلبات هذا التكامل وكذا دوره في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة.

Abstract

The problem of food deficit in the Arab world is closely linked to the lack of integrated strategic planning, development and status of retail and disintegration, which live at a time when the world is headed towards integration and the entire Alliance, which has become an important tool to achieve sustainable economic development. The state

of disintegration and, the economic development of Arab-starved after the integrative and holistic impacted heavily on the exploitation of the full and perfect what is available to him from the human resources and material; and this situation has reflected negatively on the level of productivity of these resources, and thus exacerbate the food gap in the majority of Arab countries.

Under these circumstances we will try in this intervention to address the problem of the contribution of the integration of Arab food in the food security of the region, and therefore by standing on the reality of food security in Arab countries, and the reasons behind the worsening food deficit and to identify obstacles and challenges and requirements of this integration, as well as its role in achieving food security in the region.

مقدمة

على الرغم من توفر الوطن العربي على الإمكانيات الطبيعية (الأراضي والمياه) والبشرية، إلا أن بلدانه تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من المواد الغذائية، الأمر الذي جعل من مشكلة الأمن الغذائي أحد أهم التحديات التي تواجهها؛ خاصة في أعقاب الأزمة الغذائية العالمية التي بلغت ذروتها في عام 2008 والمتمثلة في تضاعف أسعار المواد الغذائية التي تشكل وارداتها منها ما يفوق 90%.

كما أن الحديث عن قضية الأمن الغذائي في الوطن العربي لا يمكن أن يتم دون المرور بالحديث عن الزراعة فيه بمفهومها الشمولي المتضمن لزراعة المحاصيل وتربية المواشي والدواجن والأسماك، وتنمية الغابات، إضافة إلى وضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بترقية هذا القطاع وتطويره ومنح التسهيلات المالية والدعم الكافي من الحكومات العربية، وأيضا، دعم الصناعات الغذائية وتطويرها وذلك بتحويل الفائض من الغذاء إلى منتج غذائي صحي يمكن تسويقه في الدول العربية المفتقدة لهذا الفائض.

ترتبط مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي ارتباطا وثيقا بحالة التجزئة التي يعيشها، وبانعدام التخطيط الاستراتيجي الإنمائي التكاملي في المجال الزراعي على وجه الخصوص؛ الأمر الذي من شأنه إضعاف الاستغلال الكامل لما هو متاح له من موارد بشرية ومادية على المستويين، الوطني والقومي. وقد انعكس ذلك سلبا على مستوى الكفاءة

الإنتاجية لهذه الموارد، والنتيجة الحتمية لذلك هي تفاقم الفجوة الغذائية في غالبية الدول العربية. و بالتالي فإن الحديث عن التكامل الغذائي العربي يبقى أمرا نظريا وقضية محفوفة بالكثير من الإشكاليات والتحديات مادام الطابع القطري والوحدوي هو المتحكم في الخطط الإنمائية العربية.

في ضوء هذا الطرح سنعالج في هذه المداخلة إشكالية نرى أنها على قدر كبير من الأهمية في الوقت الراهن، والمتمثلة في: **ما مدى مساهمة التكامل الغذائي العربي في تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة ؟ و ما هي متطلبات ذلك؟**

إن دراسة وتحليل هذه الإشكالية تقتضي الوقوف أولا على واقع الأمن الغذائي في الدول العربية، ودواعي التكامل الغذائي العربي وبالضرورة سيتم الوقوف على معوقات وتحديات هذا التكامل ومتطلباته وكذا دوره في تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة.

أولا: نظرة عامة حول الأمن الغذائي في الوطن العربي

يعيش العالم العربي حالة عجز غذائي تزداد حدة مع كل يوم يمر، فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكف لتغطية النذر اليسير من احتياجات شعوبه الغذائية، الأمر الذي يستوجب اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز، وهذا بدوره يشكل خطرا كبيرا على اقتصاديات الدول العربية، حيث يعمل على إضعاف أرصدتها من العملة الصعبة، ويزيد مديونيتها و من ثم تبعيتها الاقتصادية والسياسية، هذا من جهة، كما من شأنه أن ينمي لدى المواطن العربي نمطا استهلاكيا غريبا يجعله أكثر ولاء و ثقة في السلع الأجنبية منه في السلع الوطنية الأقل جودة منها.

يعني مفهوم الأمن الغذائي من منظور منظمة الأغذية و الزراعة الدولية:" توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشيطة"[1]، وقد أصبح هذا المفهوم أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية الراهنة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية. وهذا ما يميزه عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي كان تحقيقه مرتبط بالاكتفاء الذاتي وباعتماد الدولة على مواردها وإمكانياتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا.

وتعتبر الزيادة في إنتاج المحاصيل الزراعية إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي، وقد تمكنت الدول العربية من تحقيق الاكتفاء وفائض تصديري في بعض السلع الغذائية كالخضروات والأسماك، إلا أن الفجوة الغذائية[2] للسلع الرئيسية ما فتئت تزداد اتساعا،

حيث تساهم مجموعة الحبوب بنحو 65.7 % من قيمة هذه الفجوة يتصدرها القمح بنسبة 42 % من إجمالي قيمة الفجوة في الحبوب، في حين تساهم اللحوم بما نسبته 21.7 % والزيوت النباتية بنسبة 13.1 % والسكر بـ 7.1 % والألبان بما يقارب 4.3 % هذا وفقا لإحصائيات 2014 [3].

في محاولة منا لتشخيص وضعية الأمن الغذائي في الوطن العربي، لاحظنا أن إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية تشير إلى ارتفاع إنتاج الحبوب بمعدل سنوي يقدر بـ 24,5 % عن متوسط الفترة 2007 / 2012، كما ارتفع إنتاج القمح والأرز بمعدلات معتبرة؛ 23 % و 9.4 % على التوالي، و زاد إنتاج الخضر و الفواكه والبطاطس في عام 2014 بـ 3.3 % أما الفاكهة فقد بلغت نسبة زيادتها السنوية 1.5 %. وقد ساهمت زيادة الإنتاج هذه في تحقيق نسب متفاوتة من الاكتفاء الغذائي في بعض المحاصيل كما هو مبين في الجدول رقم 01.

جدول رقم 01: تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2014/2007

الوحدة: مليون طن

النوع	متوسط 2012/2007	2013	2014	معدل التغير بين متوسط 2012/2007 و2014 %
القمح	**24.4**	**27.3**	**30**	**23**
الشعير	**5.6**	**6.9**	**7.3**	**30.4**
الدرة الشامية	**7.6**	**8.0**	**8.6**	**13.2**
الأرز	**6.4**	**6.5**	**7.0**	**9.4**
الدرة الرفيعة	**6.0**	**7.6**	**8.2**	**36.7**
أخرى	**1.5**	**3.3**	**3.0**	**100**
إجمالي الحبوب	**51.5**	**59.8**	**64.1**	**24.5**
السكر المكرر	**3.01**	**2.9**	**3.3**	**9.6**
قصب السكر	**24.1**	**23.6**	**23.4**	**-2.9**
الشمندر السكري	**10.7**	**13.2**	**13.1**	**22.4**

البدور الزيتية	7.3	8.7	9.2	26
الزيوت النباتية	1.8	2.01	2.2	22.2
الخضر	43.4	54.1	56.2	29.5
الفاكهة	29.7	33.3	34.3	15.5
التمور	5.4	5.5	5.7	5.6
البقوليات	1.33	1.4	1.4	5.3
البطاطس	11.8	14.8	15.1	28.0
اللحوم الحمراء	4,7	5,1	5,2	10,6
لحوم الدواجن	3,2	3,9	4,2	31,1
الأسماك	3,9	4,3	4,5	15,4
البيض	1,6	1,8	1,9	18,8
الألبان ومشتقاتها	25,9	26,1	26,2	1,2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد 34، 2014، ص 5 و ص 9 و ص 11.

أما على مستوى الثروة الحيوانية، فإن بيانات الواردة في الجدول أعلاه تشير إلى نمو الإنتاج لحوم الدواجن بنسبة أكبر من نسبة نمو اللحوم الحمراء، بالنظر إلى أن صناعة الدواجن منتشرة في كل الدول العربية كما أن إنتاجها يتم في ظروف من السهل التحكم فيها. أما الأسماك فتعتبر من أهم السلع الغذائية الموجهة للتصدير في الوطن العربي حيث قدر إنتاجها في العام 2014 ما يقارب 4,5 مليون طن و هي نسبة تعتبر ضعيفة إذا ما قورنت بالإنتاج العالمي من السمك و المقدر بـ 166 مليون طن.

وفي المقابل ازدادت واردات السلع الغذائية الرئيسية من 68 مليون دولار إلى حوالي 80,3 مليون دولار وتتصدر الحبوب قائمة الواردات الغذائية بنسبة 56,6 %، تليها الزيوت النباتية بنسبة 15 % ثم السكر الخام بنسبة 13 %. كما هو مبين في الجدول رقم 02، الذي يشير أيضا إلى انخفاض واردات القمح من 57,4 % في متوسط الفترة 2012/2007 إلى 32,1 % في سنة 2014؛ على الرغم من الارتفاع المسجل على مستوى الحبوب إجمالا حيث انتقلت من61 % في متوسط الفترة 2007 /2012 إلى 67,9 % في 2014 .

جدول رقم 02 : تطور كميات و قيم الصادرات و الواردات العربية من السلع الغذائية النباتية والحيوانية

الكمية : مليون طن ؛ القيمة : مليار دولار

المجموعات السلعية	الصادرات				الواردات			
	متوسط الفترة 2013/2007		2014		متوسط الفترة 2013/2007		2014	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
القمح والدقيق	0,68	0,27	0,46	0,29	57,4	8,4	32,1	9,2
مجموع الحبوب	2,08	1,13	2,66	1,50	61,0	20,6	67,9	27,9
البطاطس	0,89	0,33	1,75	0,49	0,7	0,4	0,7	0,5
البقوليات	0,24	0,25	0,42	0,35	0,7	0,4	0,7	0,5
الخضر	3,80	2,68	7,30	4,17	2,6	1,4	2,7	1,8
الفواكه	3,68	2,92	7,85	4,50	4,7	3,2	5,7	4,6
السكر الخام	1,73	1,35	2,99	2,21	8,8	4,7	9.8	6,4
الزيوت النباتية	1,05	1,93	2,09	2,83	4,3	5,4	5,2	7,6
اللحوم الحمراء	0,10	0,23	0,16	0,52	1,1	3,3	1,5	5,1
لحوم الدواجن	0,09	0,18	0,12	0,36	1,6	2,9	2,0	4,2
الاسماك	0,82	2,37	0,91	2,70	0,8	1,6	1,0	2,4
البيض	0,08	0,20	0,11	0,22	0,1	0,2	0,2	0,3
الألبان ومشتقاتها	3,53	2,35	5,10	6,43	11,8	5,7	11,5	7,2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد 34، 2014، ص ص 15 – 16.

في حين شكلت قيمة صادرات السلع الغذائية الرئيسية 25,1 مليون طن منها 16,1 مليون طن من المنتجات النباتية التي تمثلت في البطاطس والفاكهة والخضر وقد زادت بحولي 50 % عن متوسط الفترة 2007/ 2013 وهذا نتيجة تبني الدول العربية لسياسات تنمية وتشجيع الصادرات من هده السلع التي تملك فيها ميزة نسبية.

الفجوة الغذائية في الوطن العربي

إن الحديث عن الزيادة في إنتاج المحاصيل الزراعية الواردة في الجدول الأول، يصبح غير ذي دلالة إلا إذا تمت مقارنته مع الزيادة في الاستهلاك[4]، للوقوف على مدى مساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية لسكان الوطن العربي.

تمثل الفجوة الغذائية الفرق بين إنتاج الوطن العربي من الغذاء وما هو متاح للاستهلاك، بمعنى أنها مجموعة السلع الغذائية المستوردة لسد العجز الناتج عن عدم كفاية الإنتاج المحلي دون تضمينها للتجارة البينية العربية طالما اتخذنا الوطن العربي كمجموعة، والجدول الوالي يوضح الفجوة الغذائية أهم السلع الغذائية في الوطن العربي.

جدول رقم 03**: قيمة العجز في مجموعات السلع الغذائية في الوطن العربي** مليار دولار

المجموعات السلعية	2012		2013		2014	
	القيم	المساهمة في قيمة الفجوة %	القيم	المساهمة في قيمة الفجوة %	القيم	المساهمة في قيمة الفجوة %
مجموعة الحبوب	21.26	57.9	22.30	64.9	22.44	65.7
القمح	10.51	12.9	9.91	28.8	9.43	27.6
البطاطس	(0,01)	(0.03)	(0.13)	(0.4)	(0.17)	(0.5)
مجموعة البقوليات	0.81	2.2	0.73	2.1	0.73	2.1
مجموعة الخضر	(2.25)	(6.1)	(2.64)	(7.7)	(2.89)	(8.5)
مجموعة الفاكهة	(0.39)	(1.1)	(0.95)	(2.8)	(1.16)	(3.4)
السكر المكرر	3.33	9.1	2.43	7.1	2.43	7.1
مجموعة الزيوت النباتية	4.93	13.4	4.59	13.4	4.47	13.1
مجموعة اللحوم	7.75	21.1	7.37	21.4	7.43	21.7
الأسماك	(0.08)	(0.2)	(0.56)	(1.6)	(0.66)	(1,9)

البيض	0.08	0.2	0.10	0.3	0.09	0.3
الألبان ومشتقاتها	1.29	3.5	1.13	3.3	1.47	4.3
قيمة الفجوة	**36.71**		**34.36**		**34.18**	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، مجلد 34، 2014، ص 28.

يتضح من الجدول أن مجموعة الخضر قد تصدرت ترتيب سلع الفائض تليها الفاكهة، فالأسماك. كما أن المنحى العام لتطورات الفجوة الغذائية المتناقص يدعو الدول العربية إلى بدل المزيد من الجهود في سبيل تقليصها، إلا أنها تعتبر مقبولة للأسباب التالية[5]:

- انخفاض أسعار السلع الغذائية بعدما شهدت ارتفاعا مطردا في الفترة 2012/2008 ؛
- تطور محسوس في إنتاج بعض السلع الغذائية كنتيجة للجهود المبذولة في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي؛
- تراجع حجم الواردات للعديد من السلع الغذائية في الوطن العربي.

كما نلاحظ أن قيمة الفجوة الغذائية تتركز في مجموعة محددة من السلع التي لا يمتلك الوطن فيها ميزة نسبية في إنتاجها كالقمح والسكر والبذور الزيتية، والتي في مجملها تمثل عناصر أساسية في تغذية سكان الوطن العربي.

إضافة إلى أن قيمة الفجوة الغذائية تختلف من بلد عربي إلى آخر وفقا لعدد السكان ومستوى الدخل والأنماط والعادات الاستهلاكية السائدة، هذا فضلا عن حجم الموارد الزراعية الطبيعية المتاحة وكفاءة استخدامها، حيث تعتبر كل من مصر والسعودية والجزائر والكويت من أكثر الدول مساهمة في ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية إذ تشكل فيها مجتمعة حوالي 68 % من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية.

ثانيا: الأسباب الكامنة وراء العجز الغذائي في الوطن العربي

إن أي إستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستديمة غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي والرغبة في إيجاد حل جذري و دائم لها.

ففي الوقت الذي ساهمت فيه التكنولوجيا الحديثة و أساليب الهندسة الوراثية في تضييق فجوة الغذاء العالمية التي كانت مرتبطة بمجموعة من العوامل الطبيعية، التي نذكر

من بينها محدودية مساحة الأراضي الزراعية مقارنة بالزيادة السكانية؛ حيث بلغ المعدل السنوي لتزايد الرقعة المزروعة في 2014 ما يقارب 5.4 %، في حين بلغ معدل النمو السنوي للسكان 2.9% [6]. فضلا عن الانخفاض المستمر في الموارد المائية، أين يشكل العجز في استخدامها لأغراض زراعية ما يفوق 20% [7].

إلا أن الصورة هذه الأيام أسوا بكثير مما كان متوقعا، حيث تحولت أسباب نقص الغذاء من أسباب طبيعية وديموغرافية إلى أسباب عالمية وأمنية ترتبط بالطاقة، و الارتفاع الهائل في أسعار الغذاء؛ حيث ما زالت الأحداث العالمية سببا في زيادة الطلب على النفط، وهي معضلة ناتجة عن حقيقتين متناقضتين؛ تتمثل أولاهما في نضوب المنابع النفطية في القريب العاجل، ومن ثم ضرورة البحث عن بديل؛ وثانيتهما ارتفاع أسعار النفط وما لهذا الارتفاع من آثار على أسعار الغذاء[8].

وفي كل الأحوال يمكن إجمال الأسباب الكامنة وراء تفاقم العجز الغذائي في الوطن العربي على النحو التالي[9]:

1. اختلال العرض والطلب: حيث تحولت طبيعة الأزمة من اختلال بين العرض والطلب، إلى "أزمة إنتاج" و"أزمة أسعار"، اقترنت الأولى بتزايد الطلب العادي والقوة الشرائية في السنوات الأخيرة خاصة في الهند والصين، أما الثانية فقد نجمت عن سوء أداء الأسواق والتلاعب بها؛
2. المضاربة والقيود على صادرات السلع الغذائية: حيث ازداد تدفق رؤوس الأموال المضاربة نحو السلع الأساسية بما فيها السلع الغذائية في سوق عالمية تتسم بالترابط عالميا. ويبدو أن الطفرة الحاصلة في أسعار السلع الغذائية كانت نتاجا منطقيا للاضطرابات التي شهدتها الأسواق العالمية للتمويل والرهونات العقارية، أين تحول المضاربون إلى الاستثمار في أصول السلع الغذائية. فضلا على أن بعض الدول قد شرعت في تقييد الصادرات الغذائية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تخزين الأغذية وحضر صادراتها أو فرض ضرائب عليها، وتهدف هذه الإجراءات إلى تلبية الاحتياجات الغذائية للأسواق المحلية بشكل مؤقت؛ غير أنها قد أدت إلى اختلال الأسواق الغذائية الإقليمية والعالمية[10]؛
3. ارتفاع تكاليف الطاقة: حيث تأثرت عمليات الإنتاج الزراعي و تجهيز الأغذية بارتفاع تكاليف الطاقة، خاصة في الدول النامية، وتشير الإحصائيات إلى أن حصة تكاليف

الطاقة في إنتاج المحاصيل الزراعية لا تتعد 4% في الدول المتقدمة إلا أنها تتراوح بين 8% و12% في بعض الدول النامية الأكثر حجما [11]، وبالتالي فقد أدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة كبيرة في تكاليف إنتاج الغذاء في الدول النامية؛ كما أن انخفاضها في بداية 2016 لم يكن له اثر واضح على أسعار السلع الغذائية؛

4. استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الإحيائي: ظهرت في الألفية الثالثة عودة قوية لاستخدام الإيثانول كمضاعف للوقود الحيوي، مما ضاعف الطلب على الوقود الحيوي في الأسواق الأمريكية والأوروبية على وجه الخصوص. وقد أدت صناعة الوقود الإحيائي إلى نشوء صلة جديدة بين أسواق وأسعار الطاقة وأسعار وأسواق السلع الغذائية؛ ذلك أن الارتفاع المتواصل لأسعار الطاقة أدى إلى زيادة الطلب على الوقود الإحيائي، وبالتالي زيادة الطلب على المحاصيل الزراعية المستخدمة كمواد أولية في إنتاجه وكذا زيادة أسعارها، وربما زيادة أسعار المحاصيل البديلة لها. وكنتيجة لذلك يمكن القول أن الطلب على الوقود الإحيائي قد شكل عاملا قويا في المنحى التصاعدي لأسعار السلع الغذائية على الصعيد العالمي[12]؛ وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي" آفاق الاقتصاد العالمي للعام 2008 " إلى أن استخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي مسؤول بنسبة 50%عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، وتفاقم الفجوة الغذائية[13].

5. قيود الإنتاج الزراعي في الدول النامية: وهي قيود تمس جانب العرض، وتحد من قدرة الدول النامية على زيادة الإنتاج لتلبية احتياجاتها الغذائية. وتنبع هذه القيود والمشاكل من التوترات المتأصلة التي يكمن سببها في النظر إلى قطاعي الزراعة والأغذية نظرة تجعلهما أقل شأنا من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا إن دّل على شيء فإنما على الإهمال الذي طال أمده للقطاع الزراعي، بالإضافة إلى جملة من القيود التي نوجزها على النحو التالي:

- محدودية التوسع في الأراضي الزراعية و نقص كفاءة استغلالها؛
- نقص الاستثمار العام والخاص في القطاع الريفي وقطاع السلع الزراعية، مما أدى على حدوث فشل بنيوي في إستراتيجية التنمية؛
- محدودية إمكانيات التكثيف المحصولي [14]؛

- التصحر وتدهور التربة، حيث بلغت المساحة المتصحرة في الوطن العربي في العام 2007 حوالي 8860 ألف كم^2 أما المساحة المهددة بالتصحر فتناهز 3559 ألف كم^2؛
- ضعف كفاءة استخدام الموارد المائية ؛
- تشجيع سياسات التقشف المالي في برامج التكييف الهيكلي في الدول العربية، وضعف تدابير الدعم المؤسسي الرئيسية وكذا خدمات الإرشاد الزراعي المدعومة من الدول والإعانات المقدمة من الدولة لاقتناء المدخلات الزراعية كالبذور والأسمدة؛
- تناقص الإعانات والمساعدات الإنمائية الرسمية للدول النامية والموجهة للقطاع الزراعي، خاصة تلك المقدمة في إطار العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي تعتبر عاملا على قدر كبير من الأهمية لتحسين الإنتاجية الزراعية؛

6. شكلت الإعانات طويلة الأمد للصادرات الزراعية وسياسات الدعم في الدول المتقدمة أحد أهم العقبات أمام تنمية قطاع الزراعة في الدول العربية، بالنظر على التحليلات الكمية والأدلة المستقاة من دراسات أجرتها منظمة الفاو والأونكتاد والتي تشير إلى أن للإعانات الزراعية صلة مباشرة بتراجع الإنتاج الزراعي في الدول النامية و ارتفاع الواردات الغذائية بشكل مستمر[15]؛
7. كان للقواعد التجارية متعددة الأطراف أثرا بالغا على الأمن الغذائي، خاصة ما ارتبط منها بمنظمة التجارة العالمية التي تسمح بتقديم الإعانات للقطاع الزراعي دون غيره في الدول المتقدمة، كما تسمح بتقديم الإعانات غير المباشرة على الصادرات، ويتبين في الكثير من الحالات، أن هذه الأخيرة مدفوعة بالعرض وليس بالطلب؛ الأمر الذي يفرض ضغوطا على المنتجين المحليين في الدول النامية التي تعتمد معدلات متدنية في التعريفات الزراعية، مما يحد من الفرص المتاحة لها لحماية وزيادة إنتاجها الزراعي لمواجهة الواردات المدعمة التي تغرق أسواقها، وهو الأمر الذي يفسر معاناة قطاعها الزراعي من نكسات صعب عليه تجاوزها بسرعة[16]؛
8. كان للثورات العربية التي مست مصر وسوريا والعراق أثرها البالغ على مستوى الإنتاج وعلى تقدم المشاريع المدرجة ضمن البرنامج الطارئ للأمن الغذائي في هذه الدول.

ثالثا: التكامل الغذائي العربي: الأهداف، الواقع والمعوقات

إن حل مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي لن يتحقق إلا من خلال الاستغلال الأمثل لموارده، والتوسع في الاستثمار الزراعي المنتج والتحكم في تطوير التكنولوجيا الزراعية التي تمكنها من زيادة الإنتاجية الزراعية بما يتماشى و زيادة الطلب على الغذاء، وتحقيق ذلك يتطلب دعم التكامل الاقتصادي الزراعي ببرامج تنموية قابلة للتنفيذ تأخذ بعين الاعتبار التكامل والتنسيق بين السياسات التنموية بين الدول العربية خصوصا في المجال الزراعي، بالإضافة إلى الدعم المالي للجامعات والمؤسسات البحثية الزراعية للقيام بالأبحاث والدراسات المتناسبة مع طبيعة الأراضي العربية والموارد المائية والمناخ والميزة النسبية للمحاصيل الزراعية في كل بلد عربي، وبحث الطرق المثلى للزراعة التي تناسب جغرافية كل بلد عربي، وتطوير الأسمدة والبذور المحسنة وتصنيعها عربياً، وبعد ذلك كله يتم توظيف نتائج تلك الأبحاث والدراسات لصالح التنمية الزراعية العربية و تحقيق الأمن الغذائي.

أهداف التكامل الغذائي العربي و دوره في تحقيق الأمن الغذائي

إن تجسيد كل ما سبق يحتم على الدول العربية الدفع بالتنمية الزراعية لتحقيق الأهداف التالية[17]:

1. زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا تفاديا لحصول عجز غذائي ناتج عن الزيادة المتوقعة في عدد السكان وزيادة نسبة الحضر وزيادة الدخل، وذلك بتعزيز التكامل الاقتصادي العربي خاصة في المجال الزراعي والتنسيق بين الدول العربية على تنفيذ الخطط الموضوعة وإجراء المراجعات التقيمية لها على فترات محددة مسبقا وذلك لمقارنة سير الخطط التنموية مع ما هو مخطط لها. الأمر الذي من شأنه تحقيق مزايا اقتصادية مهمة؛ من خلال زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدان العربية من جهة وبين العالم العربي والأسواق الخارجية من جهة أخرى، وبالتالي زيادة دخول الأفراد في الوطن العربي وكذا زيادة الاحتياطات من العملة الأجنبية؛
2. رفع إنتاجية القطاع الزراعي وتحسين أدائه عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والاستعانة بالأبحاث الزراعية لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والغذائية العربية والعمل على إحلال تلك المنتجات محل الواردات التي تنهك موازين المدفوعات التجارية العربية. ويتم ذلك عن طريق تعزيز قدرات امتلاك وتطوير التكنولوجيا الزراعية والصناعية للوصول إلى إنتاج منتجات غذائية عالية المواصفات وقادرة على المنافسة والبقاء. ومن بين الأهداف المهمة التي ينبغي السعي الحثيث لتحقيقها، اعتماد

القطاع الزراعي في الدول العربية اعتمادا كلياً على التكنولوجيا والأبحاث الزراعية؛ فبالنسبة للتكنولوجيا يعد امتلاك القطاع الزراعي لها انجازا مهما من شأنه زيادة إنتاجية وكفاءة استخدام مدخلات الإنتاج الأخرى من أراضي ومياه؛ أما بالنسبة للأبحاث الزراعية فانه لا تكاد جامعة من الجامعات الموجودة في الوطن العربي تخلو من كلية للزراعة أو للبيئة وما شابه من تخصصات، فلو قامت بتوجيه رؤوس الأموال للاستثمار في الأبحاث الزراعية لكانت جامعاتها من المؤسسات العلمية الرائدة في مجال التكنولوجيا والأبحاث الزراعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، سيتوافر للدول العربية مئات الأبحاث الزراعية التطبيقية المتخصصة التي تمكنها من الاستفادة منها لدفع عجلة التنمية الزراعية المستديمة؛

3. العمل على وضع خطة تسويق عربية شاملة لتحريك الفائض في الإنتاج الزراعي من الدول التي تمتلك الفائض إلى دول العجز، ويكون ذلك بتوجيه كل بلد عربي ضمن خطة تنموية معدة مسبقا إلى زراعة أنواع معينة من المحاصيل التي تناسب الظروف الزراعية لديه وبذلك تكون الدول العربية مكملة لبعضها غذائيا. إن غياب التنسيق بين الدول العربية في مجال تسويق المنتجات الزراعية والغذائية يعرضها للتراجع، فالكثير من الأصناف الزراعية والغذائية المستوردة من الدول الأوروبية مثلا لها نظائر من المنتجات الزراعية والغذائية العربية، ولكن تلك الأخيرة غير قادرة على المنافسة لارتفاع تكلفة إنتاجها وعدم وجود حماية لها من قبل الحكومات والحواجز والقيود المفروضة من الدول العربية على المنتجات الزراعية والغذائية من الدول العربية الأخرى مما يعمل على تراجع القطاع الزراعي، لذلك يصبح أمر وضع خطط تسويقية حكيمة ومدروسة لتسهيل انسياب المنتجات الزراعية والغذائية العربية عبر الحدود بين الدول العربية دون قيود أمرا ملحا وفي غاية الأهمية، ولرفع الكفاءة التسويقية في العالم العربي لابد من القيام بما يلي[18]:

- زيادة الاستثمار في البنية التحتية للأسواق الزراعية العربية؛
- إصدار التشريعات التي تضمن نجاح العمليات التسويقية بما يحقق مصلحة المنتجين والمستهلكين؛
- اعتماد مواصفات قياسية للمنتجات الزراعية العربية لزيادة مقدرتها التنافسية في السوق العالمية والأسواق الداخلية؛
- وضع سياسة عربية موحدة لتشجيع الصادرات الزراعية العربية والعمل على إزالة جميع المعوقات التي تعترض سبيلها؛

- الاهتمام بموضوع المواصلات والاتصالات وتطوير القائم منها لتفعيل النشاط التصديري والتسويقي؛
- بناء قاعدة للمعلومات والبيانات المتعلقة بشؤون التسويق وإيجاد السبل الكفيلة بوضع هذه البيانات في خدمة المنتجين والمستثمرين والمصدرين والمستوردين؛

4. تحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي لزيادة الإنتاج العربي من المحاصيل المختلفة والأسمدة والبذور والمستلزمات الزراعية، ويكون ذلك بتوفير الظروف المناسبة للتمويل والاستثمار في الميدان الزراعي وتطوير علاقات التبادل التجاري مع المحيط الخارجي من تكتلات اقتصادية. فعلى الرغم من أن القطاع الزراعي يلعب دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي العربي، إلا أن نصيبه من الاستثمارات الموجودة في العالم العربي لا يزال ضعيفاً، إذ لم تتجاوز حصة القطاع الزراعي من الاستثمارت البينية العربية 6% المقدرة بـ 14 مليار دولار للعام 2007[19]، إن تواضع حجم الاستثمارات العربية هذا وسوء توزيعها الجغرافي أضعف من فعالية وكفاءة الاستثمارات الزراعية العربية بسبب عدم تكاملها واكتمالها في أغلب الأحيان، كما أن بعض الاستثمارات العربية الموجودة حاليا لا يتم وفقاً لأسس اقتصادية واجتماعية سليمة، ناهيك عن التركيز على المحاصيل الثانوية على حساب المحاصيل الإستراتيجية. ولتحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي ينبغي:

- توجيه رؤوس الأموال إلى البلدان العربية الأكثر وعداً من الناحية الإنتاجية والأكثر حاجة من الناحية الاجتماعية؛
- زيادة الصناديق المتخصصة بالإقراض الزراعي بحيث تأخذ بعين الاعتبار صغار المزارعين إلى جانب تمويل المشروعات الزراعية الضخمة؛
- القيام بإصلاحات هيكلية للاقتصاديات العربية وإدخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية للدول العربية لحفز الاستثمارات الزراعية.
- خلق بيئة استثمارية تشجع على مزيد من الاستثمار في القطاع الزراعي
- اتخاذ القرارات والإجراءات السياسية والإدارية القابلة للتطبيق لتنمية المناطق الريفية وتشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف وتشجيع مهنة الزراعة عن طريق خلق الحوافز المادية، وتنويع الأنماط الزراعية العربية مع مراعاة مبادئ التخصص والمزايا النسبية والتنافسية؛

5. ظهور الدول العربية مجتمعة في شكل تكتل اقتصادي واحد أمام التكتلات الاقتصادية للعالم الخارجي، ذلك أن حالة التشتت التي تعيشها الاقتصاديات العربية وما ترتب عنها من بروز الطابع القطري في العلاقات التي تربطها بالمجموعات والتكتلات الاقتصادية من أهم العوامل التي حالت دون خلق مناخ ملائم للتبادل المتكافئ بينها وبين هذه التكتلات، كما إن ظهور العرب كتكتل اقتصادي يحسن من شروط التفاوض بخصوص التجارة الخارجية وخصوصا العمل على تفكيك القيود المفروضة على صادرات الوطن العربي من المنتجات الزراعية والغذائية. إن تطوير التبادل التجاري مع التكتلات الاقتصادية للعالم الخارجي والاستجابة للتحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية يتطلب العمل على خلق ثورة اقتصادية في جميع المجالات بالأخص قطاع الزراعة العربية، وهذا بدوره يتطلب العمل على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق المحلية والعالمية وإقامة تكتل اقتصادي عربي موحد للارتقاء بالاقتصاد العربي والمحافظة على المصالح العربية في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية وهذا يتطلب أيضا تعزيز التكامل العربي وخلق سوق عربية مشتركة وتفعيل المنطقة التجارية العربية الكبرى وتحييد العمل الاقتصادي عن الخلافات السياسية.

6. زيادة المستوى المعيشي للسكان الريفيين من خلال زيادة دخولهم وتحسين البنى التحتية والخدمات المقدمة لهم لتنمية المناطق الريفية بحيث تصبح مناطق جاذبة للعيش والإقامة بهدف الحد من تزايد المهاجرين من الريف إلى المدينة. وبالتالي يتوجب على الحكومات العربية القيام بتبني برامج لتامين الخدمات الأساسية في المناطق الريفية لتحسين نوعية الحياة والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة واعتماد أسلوب التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة كإطار للتنمية الزراعية من خلال توفير البنى التحتية الضرورية لإنجاح المشاريع الزراعية وإنشاء المدارس والجامعات المتخصصة في العلوم والأبحاث الزراعية، والسعي لاستغلال وتطوير نشاطات الأسر الريفية بما يحقق لها المزيد من الاكتفاء الذاتي.

7. إشراك المرأة في التنمية الزراعية وإعطائها دورا أكبر لما لها من أهمية في تحقيق التنمية الزراعية حيث تشكل المرأة قرابة نصف مجموع سكان الريف، وغالباً ما يتم تهميشها في عملية نشر المعلومات والتعليم والتدريب على الطرق الزراعية الحديثة، إن أهم مظهر من مظاهر رقي الأمم وتقدمها هو مستوى التعليم بشكل عام وتعليم المرأة بشكل خاص، وإن آثار التعليم المباشرة وغير المباشرة غير قابلة للحصر، وللأسف فإن واقع المرأة

في التعليم في معظم الدول العربية خصوصا الأفريقية منها هو واقعٌ أليم رغم الجهود التي تقوم بها معظم هذه الدول في هذا المجال. ونظراً لأهمية المرأة في تحسين الاقتصاد الزراعي فإنه لا بد من أن تعمل جميع الدول العربية على إعداد البرامج لتلبية احتياجات التدريب المتعلقة بالمرأة الريفية لما لذلك من أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الزراعي.

واقـــع التكـامل الغذائـي العربي

لا يمكن بأي شكل من الأشكال إنكار الجهود المبذولة في سبيل تحقيق التكامل العربي على الرغم من قلتها وعدم جدواها في غالب الأحيان بفعل العقبات السياسية والأمنية التي تعترض تنفيذها، فقد تم خلال المرحلة الماضية توقيع عدد من الاتفاقيات بهدف تحقيق التكامل بين الدول العربية حيث تم بموجبها إعداد إستراتيجية الأمن الغذائي العربي في عام 1980 وتشكيل فريق الأمن الغذائي في عام 1983، الذي قام بإعداد 153 مشروعاً لإنتاج السلع الغذائية موزعة على 13 دولة عربية. كما تم تأسيس الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية في عام 1974، وقد نفذت الشركة عدداً من المشاريع لتنمية الثروة الحيوانية، بلغت تكاليفها حوالي 232 مليون دولار. وأنشئت أيضا الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في عام 1976. وقد ساهمت الهيئة في عدد من مشروعات التصنيع الزراعي تشمل صناعة السكر واستخراج الزيوت النباتية وإنتاج الأعلاف. كما نفذت عدداً من الأنشطة لتطوير كفاءة الأراضي، وبلغت قيمة استثماراتها لغاية عام2006 حوالي 454 مليون دولار[20] .

بالإضافة إلى ذلك، فقد تم إنشاء عدد من المنظمات العربية المتخصصة كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، والاتحاد العربي للأسماك، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية و قد ساهمت هذه المنظمات في تقديم المعونة الفنية، وإجراء البحوث لتطوير الأصناف النباتية والسلالات الحيوانية، وتطوير كفاءة الأراضي وترشيد استخدام المياه، وتنسيق التعاون بين الدول العربية في مجالات التنمية الزراعية، وأنشطة التدريب. كما تم إعداد برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي في عام 1986 بالتعاون بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوحدة الاقتصادية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

أما في الاتجاه التمويلي فقد تم إنشاء مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية، حيث تأسس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام 1974،

وقد ساهم في تمويل مشروعات هامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، منها حوالي 97 مشروعاً للتنمية الزراعية، وبناء السدود الكبرى، بلغت قيمتها حوالي 3.5 مليار دولار، كما أنشئت عدة مؤسسات تنموية أخرى مثل صندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وقد قامت أيضاً عدة دول عربية بإنشاء صناديق وطنية للتنمية بهدف تقديم المساعدة الإنمائية للدول العربية وغير العربية من مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية؛ و قد وفرت هذه المشاريع مجالاً واسعاً للتنمية الزراعية في الدول العربية حيث بلغ مجموع مساهمات مؤسسات التمويل العربية والإقليمية في مشاريع الأمن الغذائي وتنمية الموارد المائية وبناء السدود حتى نهاية عام 2008 حوالي 6.7 مليار دولار شكلت حوالي 12 % من مجمل عملياتها التمويلية في الدول العربية.

وقد ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي استكملت إجراءات العمل بها في عام 2005 في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية، ومن بينها السلع الزراعية. وفي عام 2006 أقرت القمة العربية التي عقدت في الرياض، إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، وقد تضمنت برامج محددة لتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون إطاراً للعمل العربي المشترك لتعزيز الاكتفاء تمهيداً لتحقيق الأمن الغذائي.

كما أصدرت الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية إعلان الرياض لتعزيز التكامل العربي في مواجهة العجز الغذائي، المنطوي على " البرنامج الطارئ للأمن لغذائي العربي" الذي يعد برنامجا استراتيجيا أطلقته قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في 2009، وكان انطلاق مرحلته الأولى في قمة شرم الشيخ قي جانفي 2011، ليشمل في إطاره الجغرافي كل من تونس، الجزائر السعودية، السودان، العراق، مصر، المغرب، اليمن، الأردن، سلطنة عمان، موريتانيا و ليبيا.

وقد أولى البرنامج اهتماماً خاصاً بموضوعات الأمن الغذائي والأمن المائي، وحماية البيئة، وتنشيط الاستثمار، وذلك باعتماد مشروعات محددة لتحقيق التنمية الزراعية وتنمية الموارد المائية في الدول العربية وأهمها مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي، ومشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ووضع إستراتيجية للأمن المائي العربي ولعل أهم الانجازات المتعلقة بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي حتى سنة 2014 مايلي:

1.الانجازات في مكون تحسين الإنتاجية الزراعية القائمة:

تم تنفيذ 133 مشروعا موزعة على دول الإطار الجغرافي للبرنامج على النحو التالي:

جدول رقم 04 : انجازات الدول العربية في مكون تحسين إنتاجية الزراعات القائمة

البلد	عدد المشاريع المنجزة	المجال	القيمة بمليون دولار
الأردن	09	• تحسين النتاجية ؛ • انتاج البذور المحسنة؛ • تطوير منتجات الصيد السمكي؛ • التصنيع الزراعي.	74.24
تونس	10		180.43
السودان	14		329.53
سلطنة عمان	11		35.40
مصر	5		23.00
اليمن	10		266.10
المملكة العربية السعودية	74	• تربية الدواجن؛ • إنتاج التمور؛ • الألبان الطازجة؛ • استزراع 157ألف هكتار من التمور.	638
المجموع	133		5.76 مليار دولار

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ص ص 31-32.

أما المشاريع المعدة للتنفيذ وتحتاج إلى تمويل فتقدر بحوالي 66 مشروع بتكلفة إجمالية تقدر بـ 1.43 مليار دولار.

2. الإنجازات في مكون الاستثمار في الموارد الأرضية وترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية :

بلغ عدد المشاريع المنجزة والجاري إنجازها 56 مشروعا بتكلفة مبدئية لـ 46 مشروع منها حوالي 11.17 مليار دولار غطت إنشاء السدود ومنشآت احتجاز مياه الأمطار، بالإضافة إلى إدخال نظم الري الحديثة، ومشاريع معالجة مياه الصرف الصحي واستخدامها في الزراعة .

وقد بلغ عدد المشاريع المقترح إنجازها في هدا المجال 17 مشروعا بتكلفة إجمالية تفوق 844 مليون دولار والتي من المتوقع أن تحقق وفورات مائية تقدر بـ 251 مليون متر مكعب سنويا[21].

3. الانجازات في مكون المشاريع الاستثمارية المتكاملة :

تم في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي تنفيذ 68 مشروعا موزعة على بناء مخازن و صوامع الغلال، تأهيل الطرق الزراعية وإحداث شركات خدمات زراعية و مشاريع إنتاج المحاصيل الغذائية، إضافة إلى 35 مشروع قيد الإنجاز وبحاجة على تمويل في كل من الاستخدام الآمن للمبيدات الزراعية، ونشر تقنيات الزراعة الحديثة، ومصانع للأسمدة، وكذا مشاريع للتصنيع والتسويق الزراعي.

معوقات التكامل العربي في مجال تحقيق الأمن الغذائي :

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية واهتمامها بقضايا الأمن الغذائي، وما قامت به من تطوير في خططها الزراعية واعتماد سياسات أكثر فعالية، إلا أن جهودها واجهت العديد من العقبات التي مازالت تؤثر سلباً على تحقيق النتائج المأمولة، وتتلخص أهم هذه العقبات في:

- عدم توافر المناخ الاستثماري المناسب بما في ذلك إصدار التشريعات والقوانين اللازمة وتوفير البنى الأساسية الضرورية؛
- عدم منح الميزات التفضيلية للمشروعات الزراعية؛
- عدم التوصل إلى التوليفة المناسبة بين الموارد في الدول العربية، بسبب عدم توفير حرية انتقال عوامل الإنتاج لدرجة مقبولة تكفل وجود سوق إقليمية عربية تتفاعل فيها هذه الموارد لجذب الاستثمارات في المشروعات الزراعية؛
- التشابه في أنماط الإنتاج الزراعي بسبب عدم الاستفادة من الميزة النسبية التي يختص بها كل بلد، وهو ما يضعف قدرة الدول العربية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

سبـل تعزيـــز التكـامل الغذائي العربـي

يرتبط تحقيق التعاون والتكامل في الوطن العربي بتوفر الموارد والإمكانات التي يعزز استثمارها المصالح المشتركة، وينعكس إيجابا على مجمل الأوضاع الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة في الدول العربية. وقد تبين من استعراض حالة الموارد أن الوطن العربي يمتلك الكثير من القدرات التي تمكنه من توفير احتياجاته الغذائية وتحقيق فوائض للتصدير من السلع الغذائية النباتية والحيوانية التي تزخر بها المنطقة، ولعل أهم السبل الكفيلة بتعزيز وتنشيط العمل العربي المشترك في الميدان الزراعي ما يلي[22]:

- وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية على المستوى القومي العربي؛
- وضع وتطوير أو تحديث خارطة موحدة للأراضي الزراعية، وتصنيفها وتتبع خصائصها؛
- إقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز وتوفير المعلومات عنها سواء من حيث الزمان أو المكان على المستويين القطري والوطني؛
- إقامة مشاريع مشتركة في مجالات البحث العلمي والتطوير التقني الزراعي، كإنشاء معهد عربي للتقانة الحيوية وهندسة الجينات، وإقامة بنك عربي للمعلومات الزراعية ؛
- وضع وتنفيذ و تطوير الخطط والسياسات بما يساعد على تسهيل حركة عوامل الإنتاج بين الأقطار العربية، وكذلك تشجيع وتسهيل انتقال العمالة وفق أسس مدروسة، إضافة إلى تدعيم وحماية انتقال رؤوس الأموال العربية في المنطقة ؛
- وضع وتنفيذ مشاريع إقامة وتقوية البنى التحتية اللازمة للتنمية الزراعية .

الخاتمـة

لا يمكن النظر إلى مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي على أنها نتاج عدة عوامل ساهمت بشكل أو بأخر في تفاقمه من قبيل ارتفاع أسعار النفط وتزايد إنتاج الوقود الإحيائي ومن ثم أسعار السلع الغذائية وتغير العوامل المناخية أو المضاربة والقيود المفروضة على الصادرات؛ بقدر ما يمكن إرجاعها إلى الإخفاقات البنيوية المتتالية لاستراتيجيات التنمية، بل وأكثر من ذلك، يمكن إرجاع تفاقم العجز الغذائي في الوطن العربي إلى التفاعل التراكمي لجملة من الظواهر القصيرة والطويلة الأجل والتي تتطلب وجود الإرادة السياسة

والإدارة الحكيمة لإحداث تنمية زراعية مستدامة تطلب بذل المزيد من الجهود على المستوى القومي العربي مع الأخذ بعين الاعتبار التخطيط السليم و الفعال لما يترتب عليه من دقة في تحديد الأهداف، إضافة إلى التنفيذ الفعال عن طريق الخبرات العربية المختصة التي يجب أن تعمل كفريق جماعي

إن مواجهة هذه التحديات لن يكتب لها النجاح ما لم تتكاتف الدول العربية مجتمعة من أجل الظهور كتكتل اقتصادي موحد في مواجهة هيمنة التكتلات الاقتصادية الدولية، لذا لابد لها من العمل لتفعيل السوق العربية المشتركة للحفاظ على الحقوق العربية عند تعاملها مع التكتلات الاقتصادية الدولية، وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث أنها تمثل حجر الأساس في التكامل الاقتصادي العربي كما يجب عليها إجراء مراجعة شاملة لتشريعاتها التي تعرقل العمل العربي المشترك.

الهوامـش:

1- صندوق النقد العربي:" الأمن الغذائي في الوطن العربي، التقرير السنوي لسنة 2010، ص 171.

2- تم حساب الفجوة الغذائية بالفرق بين إنتاج الوطن العربي من السلع الغذائية وما هو متاح منها للاستهلاك، مع عدم تضمين التجارة البينية العربية الزراعية من تلك السلع.

3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 34، 2014.

4- يمثل الاستهلاك من السلع الغذائية مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافا إليها صافي الاستيراد من هذه السلع.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي، وزارة الزراعة المملكة العربية السعودية، 2008.

7-صندوق النقد العربي: مرجع سابق، ص 180.

8- أمل عبد اللطيف أحمد: " أزمة الغذاء: بند جديد في قائمة الأزمات الأمنية العربية"، المركز الإعلامي الأمني، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2009، ص 1.

9-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: " معالجة الأزمة الغذائية العالمية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2008، ص 7- 10.

10-International food policy research institute IFPRI: "high food prices: the what, who, and how of proposed policy", policy review, May 2008.

11-مؤتمر الأمم المتحدة مرجع سبق ذكره، ص 8.

12- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة: دراسة استشرافية للقطاع الزراعي للفترة 2008/ 2017، 2008.

13-إبراهيم سيف: " أزمة الغذاء في الدول العربية : حلول قصيرة الأمد لتحد مزمن"، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2008، ص 2.

14- التكثيف المحصولي: هو أحد الأساليب التقنية لزيادة الإنتاج الزراعي، ويرتبط بعدة عوامل كالتطور الزراعي والتقني والعوامل المناخي وحيازة الأراضي وغيرها، ويساوي حاصل قسمة المساحة المحصولية في سنة معينة على مساحة الأرض المخصصة لتلك المحاصيل في تلك السنة .

15- الأونكتاد : تقرير اقل البلدان نموا للعام 2007.

16- مؤتمر الأمم المتحدة: مرجع سبق ذكره، 2008، ص 16.

17- محمد خلف التل: "إستراتيجية التكامل الغذائي العربي في الدول العربية"، غرفة صناعة الزرقاء، الأردن، مقال متاح على الموقع الالكتروني:
http://www.ju.edu.jo/old_publication/Cultural68/68/food8.htm
18- المركز الوطني للمعلومات: " الأمن الغذائي"، الجمهورية اليمنية، 2005، ص ص 23- 24، معلومات متاحة على الموقع الالكتروني: www. Aldjazeera.net
19- صندوق النقد العربي : مرجع سابق، 2009، ص 192.
20- نفس المرجع السابق: ص 196.
21- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2014 ، ص 32.
22- المركز الوطني للمعلومات: " الأمن الغذائي"، الجمهورية اليمنية، 2005، ص 28.